

الأحزاب الزراعية في فلسطين في السنوات الأولى من الإنتداب البريطاني

للمستاد : عادل موسى غنيم

المدرس المساعد بقسم التاريخ بكلية الآداب
بجامعة عين شمس

شهدت السنوات الأولى من الإنتداب البريطاني في فلسطين تشكيل عدة أحزاب سياسية عربية من أحزاب الأقلية ، ففي عام ١٩٢٣ تشكل الحزب الوطنى الفلسطينى أول الأحزاب السياسية العربية التى شكلت بعد الإنتداب ، ثم شهد عام ١٩٢٤ نشأة الأحزاب الزراعية العربية التى كان يشكلها وجهاء المدن والمحامون والمشايخ المحليون ، والتى كان الباعث الرئيسى على تشكيلها معارضة اللجنة التنفيذية العربية^(١) فائدة الحركة الوطنية في ذلك الوقت .

وأم تلك الأحزاب الزراعية هو الحزب الزراعى في الخليل الذى تشكل أوائل عام ١٩٢٤ ، وقد ألفه موسى هديب وذكر في برنامجه أن أعضاء الحزب هم هو نفسه والده وعمه وذويه القاطنون في قرية الدوايمة من قضاء الخليل^(٢) وقد تكون الحزب بعد زيارة المندوب السامى لتلك القرية ونزوله

ضيفاً على عائلة موسى هديب (٢) كما حدث منذ البداية عدة اجتماعات وإتصالات مختلفة بين موظفي الحكومة وبين القائمين على أمر هذا الحزب كشف الستار عن بواعث هذه الحركة ومقاصدها والموجه الحقيقي لها (٤) .

ويمكن تقسيم برنامج الحزب إلى قسمين : الأول برنامج زراعى والثانى برنامج سياسى : وأهم ما جاء فى الجزء الأول من مواد حماية المحصولات وتخفيف الضرائب وتحسين الطرق الزراعية ، وتعميم التعليم فى القرى خصوصاً ما يتعلق بفن الزراعة ، وإرسال أبناء المزارعين إلى أوروبا ، والسعى لإنشاء بنك زراعى لمساعدة الفلاح ، وإيجاد صندوق توفير عام للزراع ، وأما الجزء الثانى فقد جاء فيه أن من غايات الحزب بذل الجهود لإيجاد دستور مطابق لرغائب أهالى فلسطين ، وفى النهاية تشكيل حكومة وطنية مسؤولة تجاه مجلس نيابى منتخب من الشعب ، والتعاون مع الحكومة على غير رضى بالسياسة الصهيونية ، والتدخل فى المسائل ، والاشتراك مع باقى الأحزاب العربية كحزب مستقل (٥) .

وهكذا يعلن الحزب عن تعاونه مع الحكومة ورغبته فى تشكيل حكومة وطنية فى نهاية الأمر ، أنه لم يكن مؤمناً بأحقية الفلسطينيين فى حكم أنفسهم بأنفسهم فى تلك الفترة ، بل كان يريد أولاً أن تبذل الجهود لإيجاد دستور مطابق لرغائب الأهالى . أما بالنسبة للسياسة الصهيونية فإن الحزب غير رافض لها أو مقاوم لوجودها ، ولكنه كما جاء فى برنامج غير راض عنها .

ولقد كان الحزب — كما يبدو — إنجليزياً أكثر من الإنجليز أنفسهم ، فعندما عذبت السلطة مواطناً فلسطينياً وهو عارف عبد الرازق ، نشر الحزب الزراعى بياناً يدافع فيه عن موقف الحكومة وينفى قيام السلطة بتعذيب ذلك المواطن ، هذا فى الوقت الذى اقتنعت فيه الحكومة نفسها بالموضوع وأرسلت هيئة للتحقيق فى الأمر (٦) .

وكان من الأمور العادية أن يقيم رجال الحزب حفلات في مناسبات مختلفة تكريماً لرجال الحكومة من البريطانيين ، ففي أوائل أبريل عام ١٩٢٤ أقام فارس المسعود رئيس حزب الزراع في قرية برقا حفلة وداع للسكولونيل كوكس بمناسبة تعيينه معتمدا بريطانيا في الشرق العربي (٧) .

وقد شن الحزب هجوماً على زعماء اللجنة التنفيذية العربية لإهمالهم المشاكل الاقتصادية العملية ، وطالب بحماية الأوقاف الإسلامية كي ينفق ريعها لصالح المسلمين جميعهم ريفيين وحضرين ، وقد عكس ذلك شكوا عاما في أن إدارة الأوقاف التي كان يشرف عليها الحاج أمين الحسيني كانت تستخدم الأموال العامة لتحقيق الأهداف السياسية والخاصة (٨) .

ووجد الصهيونيون في الحزب ضالهم المنشودة ، فحدثت اتصالات بين الصهيونية وبين بعض رجال الحزب ، وشاهد ذوو الفطنة من القرويين نتائج تلك الاتصالات في الهدايا التي كانت تقدم لهؤلاء الطامعين (٩) بل أن أهالي بيسان أدركوا مبكراً حقيقة الدور الذي كان يقوم به هذا الحزب في فلسطين ، فقد اتهموا رجال الحزب صراحة - في عريضة مقدمة منهم إلى المندوب السامي - بأنهم سماسرة للصهيونية ، إن أراضى هذه المقاطعة من بلادنا وما زالت مطمحا لأطماع الصهيونيين نظراً لخصبها ووفرة مياهها ، فازالوا يحاولون الاستيلاء عليها بطرق قانونية بواسطة سماسرة يتقاضون المعاشات منهم ، ولأجل خداع الأهالي قد ألفوا من هؤلاء السماسرة حزبا سموه الحزب الزراعي ، والغاية منه إدخال الفساد بين الفلاحين وإشغالهم عن أعمالهم بالمشاحنات لتبور أراضيهم وتقل وارداتها ، فيضطرون لبيعها لليهود ، وطالب الأهالي في نهاية عريضتهم بحل الحزب وإيقاف المنتسبين إليه عند حدهم ، ومنعهم من تهديد الفلاحين ، وقد وقع على العريضة رؤساء العشائر والمختارون والفلاحون وملاك الأرض والتجار (١٠) .

ومن يتابع أعداد الصحف والمجلات الفلسطينية في تلك السنوات ، يلاحظ كثيراً من بيانات المنسحبين من هذا الحزب أو المكذبين لتأليف فرع للحزب في قريتهم^(١١) ولم يفت الصحافة الفلسطينية الوطنية في كل مناسبة أن تنذّر إلى خطورة الحزب الزراعى ، حتى أن مؤتمر الصحافة الفلسطيني الأول قرر ضمن مقرراته مقاومة هذا الحزب لخروجه على ما قرره الأمة من رفض الانتداب ووعد بالفور^(١٢) .

وكانت الأحزاب القروية والعروية تعكس عدم الثقة في الزعماء الحسينيين والنشاشيبيين ، كما كانت الأحزاب الزراعية في الخليل وبيسان تدعو للتعاون العربى الصهيونى ، وكان تأكيدها الرئيسى يتركز على حماية الفلاحين ؛ كما كانت معارضتها تتجه أساساً ضد الطبقة العليا من أبناء المدن أكثر من إتجاهها ضد الصهيونية أو تصريح بالفور .

وكان من الأحزاب القروية الأولى حزب نابلس الزراعى الذى تبعه تنظيمات مشابهة في جنين وبيسان ، وقد طالب حزب نابلس الحكومة بتحديد موعد الديون المستحقة ومنح الفلاحين قروضاً طويلة الأجل وأوصى قرار آخر للجنة التنفيذية للحزب بإبلاغ الحكومة في لندن أن الجمعية الإسلامية المسيحية — التى كانت قاعدة الحركة الوطنية في تلك الفترة — لا تمثل الشعب الفلسطينى^(١٣) وكان أهم رجال الحزب عبد اللطيف أبو هنطش وعفيف عاشور وعبد الرحمن البيتاوى^(١٤) . وكانت هذه الحركة أقوى ما تكون في نابلس ، لأن هذه المنطقة كانت أكثر المناطق عنفاً وتصميماً وتمسكاً بمطالب البلاد^(١٥) لكن الأمر الذى يدعو إلى الدهشة أن الحزب الزراعى في نابلس لم يكن مرتبطاً أو تابعاً في نشاطه للحزب الزراعى في الخليل ، مع أن خطط الحزبين وأفكارهما تكاد تكون واحدة ، إلا أن الفرق بينهما هو أن حزب الخليل كان أكثر استعداداً للاعتراف بالانتداب والتعاون مع العناصر الأخرى في فلسطين دون نظر إلى معتقد أو الجنس^(١٦) وهذه الحقيقة الهامة — أى عدم

تبعية الحزب الزراعى فى نابلس لمثيله فى الخليل - تؤكد أن هذا النشاط كان حركة عامة أكثر من كونه تنظيمًا حزبيًا محددًا .

وفى مجال الأحزاب الزراعية التى تكونت فى تلك الفترة وكان لها دور سياسى - وإن كان محدوداً - جمعية تعاون القرى التى تأسست فى أوائل يوليو ١٩٢٤ ، فبعد أن وضع القانون الأساسى لهذه الجمعية وصادقت عليه الإدارة المحلية ، دعا آل الماضى - مؤسسو تلك الجمعية - قرى قضاء حيفا إلى اجتماع تأسيسى عام يعقد فى « أجزم » حضره ممثلو أربع وعشرين قرية من قرى القضاء ، وقد افتتح الجلسة معتمد الجمعية - نايف الماضى - ، ثم وقف سكرتير الجمعية - محمود الماضى - وبين الغاية من تكوين الجمعية (١٧) .

وكان مبدأ الجمعية الأساسى يتلخص فى السعى لتأمين الاستقلال ولواحدة العربية ، ولهذا فهى لا تقبل بتصريح بالفور والتجزئة وحرمان البلاد من الحكم الذاتى ، وأما أغراضها الأخرى فكانت :

أولاً : بذل الجهود لإزالة الضغائن والأحقاد بين أهل القرى ومنع وقوع الجرائم وإزالة الخلاف وترقية الزراعة وتنشيط غرس الأشجار والاهتمام بالمسائل الاقتصادية ، وتشجيع الزراعة على المحافظة على شعائر دينهم ومعايهم وأوقافهم ومصالحهم الخاصة والعامة وأحكامهم المدنية .

ثانياً : السعى بالوسائل المشروعة لإزالة كل عقبة فى طريق أهل القرى ، مانعة لزراعتهم ومكاسبهم وأصول تعليمهم وعقائدهم ومخلة بمنافعهم ، ومضرة بحقوقهم الوطنية والسياسية ، وكل ما لا يتفق مع تقاليدهم وعاداتهم المألوفة (١٨) .

ويلاحظ على برنامج الجمعية أنه لم يرد به إشارة إلى موقفها من الانتداب بل اكتفى قانونها بالإشارة إلى السعى إلى تأمين الاستقلال . كما تنص المادة الثالثة

عشرة من قانون الجمعية على أن تعطى الجمعية الحكومة المحلية خلاصة عن النظام المتعلق بالتشكيلات وأصول الإدارة وما يتفرع عنها وذلك من قبيل المعلومات . ومعنى إعطاء الحكومة المحلية معلومات عن الجمعية حتى بعد إقرار قانونها من الحكومة أن الجمعية كانت حريصة على استجلاب رضا السلطة عن أعمالها ، كما يلاحظ على تشكيل الجمعية أنه كان من أبرز رجالها نجيب نصار وسليم النجار^(١٩) وغيرها من الشخصيات التي عملت دائماً على التعاون مع السلطات ومناوئة قيادة الحركة الوطنية في فلسطين .

وعلى نمط تلك الجمعية تأسست بمدينة يافا في العام التالي جمعية اتحاد القرى العربية التي كان يرأسها عبد الله الدجاني^(٢٠) والتي كانت تتكون من مشايخ القرى .

وقد أوضحت بعض الصحف الفلسطينية في ذلك الوقت أن السبب الحقيقي لتأليف تلك الجمعية هو حرص بعض أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى على تثبيت أقدامهم قبل انتخابات المجلس الجديدة ، ورغبتهم في الاستمرار في عضوية ذلك المجلس عن طريق إنشاء تلك الأحزاب ، وكان عبد الله الدجاني عضواً في المجلس الإسلامي الأعلى^(٢١) .

ومن يتابع الحركة الحزبية في فلسطين في منتصف العشرينات ، يلاحظ تقارباً وتعاوناً بين الحزب الوطني والأحزاب الزراعية ، فجريدة مرآة الشرق صحيفة الحزب الوطني تفرد جزءاً كبيراً من صفحاتها لنشر الأحزاب الزراعية في فلسطين ، كما أن الحزب الوطني يعقد اجتماعات مشتركة لرجال الحزبين عندما يريد أن يبحث أمراً هاماً مثل موضوع التفاهم مع اللجنة التنفيذية العربية^(٢٢) وعندما أثبتت فكرة المؤتمر الفلسطيني السابع في منتصف عام ١٩٢٤ قرر الحزبان عدم الاشتراك في المؤتمر ، وأعلننا أن كلا منهما يريد أن يعقد مؤتمراً خاصاً أو يشترك الحزبان في مؤتمر واحد^(٢٣) ونقرأ

في الصحف الفلسطينية خلال تلك الفترة مناقشة لهذين الحزبين بالرجوع إلى قرارها حرصاً على وحدة البلاد^(٢٤) وقد أذاع الحزب الوطني في أوائل شهر يوليو ١٩٢٤ بياناً أوضح فيه حقيقة موقفه هو والحزب الزراعي تجاه بعض القضايا الرئيسية ، فقد ورد في البيان أن الحزبين سيعقدان مؤتمراً في نفس اليوم الذي يعقد فيه المؤتمر الفلسطيني السابع ، وأن غرضهما من هذا المؤتمر هو مقاومة بيعه الملك حسين وعدم الاعتراف بالمعاهدة البريطانية الحجازية المنتظرة ، ورفض تصريح بالفور والوطن القومي والهجرة الصهيونية ، وإدماج فلسطين فيما يسمونه بالوحدة العربية^(٢٥) ،

ولقد كانت اللجنة التنفيذية حريصة على خطب ود هذين الحزبين حرصاً منها على وحدة القوى الوطنية ، ففي بيان لجمال الحسيني سكرتير تلك اللجنة في أواخر شهر أكتوبر ١٩٢٤ ، أوضح أنه لا ينكر أن بين أعضاء الحزب الوطني وحزب الزراع من هو مخلص لأمته ، لكن وجود الأحزاب في فلسطين قد أضرب بالمصلحة العامة وشوه وجه ذلك الاتحاد ، ودعا جمال الحسيني هذين الحزبين إلى العودة إلى الوحدة الوطنية حتى تدخل الأمة المؤتمر المنتظر كتلة واحدة ، واقترح من أجل التوفيق بين الآراء المختلفة أن يحضر الاجتماع التيمودي الذي يقرر موعد ومكان وبرنامج المؤتمر الفلسطيني السابع اثنا عشر شخصاً ، ستة منهم يمثلون اللجنة التنفيذية العربية وستة بمثلون الحزبين ، على أن ينحل هذان الحزبين بعد ذلك وتبقى اللجنة المذكورة حتى انعقاد المؤتمر فينتخب لجنة جديدة من أتباع أي فئة^(٢٦) .

وقد وافق الحزبان في أوائل ديسمبر ١٩٢٤ على الالتقاء مع ممثلي اللجنة التنفيذية العربية لدراسة هذه الفكرة ، وقد مثل اللجنة التنفيذية في تلك الاجتماعات رفيق التيمي و خليل السكاكيني وعيسى البندك ، ومثل الحزب الوطني والحزب الزراعي وجمعية تعاون القرى عبد الغنى الخالدي ومعلم وعمر الصالح وبولس شحاده^(٢٧) .

وبعد خمس جلسات عقدها المندوبون المذكورون اتخذوا القرارات التالية:
أولاً - انتخاب هيئة تتفق عليها اللجنة التنفيذية والأحزاب الأخرى
تدعو الأمة إلى المؤتمر العام المنوي عقده ، وتشرف على كيفية انتخابه .

ثانياً - تولف الهيئة من ثمانية أعضاء ، نصفهم من اللجنة والنصف
الآخر من الأحزاب الأخرى .

ثالثاً - مركز هذه اللجنة القدس وتسمى باللجنة المركزية (٢٨) .

لكن تلك القرارات لم تتضمن شيئاً عن الموضوعات التي سبتناؤها
المؤتمر بالبحث ، ولا عن موضوع إلغاء الأحزاب المذكورة ، وهو ما كان
يبت القصيد من فكرة الالتقاء مع ممثلي تلك الأحزاب والتي دعا إليها جمال
الحسيني سكرتير اللجنة التنفيذية العربية ، وهذا يدلنا على أن ممثلي اللجنة
التنفيذية الذين حضروا تلك الاجتماعات ، كانوا حريصين على الاتفاق مع
مندوبي تلك الأحزاب بأية وسيلة حتى لو ترتب على ذلك غض النظر عن
فكرة إلغاء تلك الأحزاب أو تأجيلها إلى ما بعد انعقاد المؤتمر .

ولقد كان لغموض تلك القرارات وخطورتها ما دعا اللجنة التنفيذية
العربية إلى دعوة وفود البلاد إلى الاجتماع في مدينة نابلس يوم ١٨ ،
١٩ ديسمبر ١٩٢٤ لدراسة هذا الأمر على أوسع نطاق ، وكانت الوفود ممثلة
لمدن القدس وبافا وخيفا ونابلس وغزة والخليل وصفد والرملة وبيت لحم
وطبريا ، وقد أكدت تلك الوفود حرصها على إشراك كل هيئة تعمل
للبادئ الأساسية في إطار الحركة الوطنية ، لكنها لم توافق على قيام هيئة
مركزية جديدة يكون عدد أعضائها مناصفة بين اللجنة التنفيذية العربية وبين
ممثلي أحزاب الأقلية ، واقترحت على اللجنة التنفيذية أن يشارك خمسة من
ممثلي تلك الأحزاب في عضوية اللجنة التنفيذية حتى عقد المؤتمر ، على أن

تتحمل تلك الأحزاب وتضع اللجنة التنفيذية بعد اشتراك ممثلي الأحزاب فيها الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الفلسطيني السابع ، وإجراء الانتخابات السابقة لانعقاده ، حتى تدخل إليه الأمة كتلة واحدة ، وأن يختار الشيخ سليمان التاجي الفاروقي رئيس الحزب الوطني نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية العربية ، فإن لم توافق تلك الأحزاب على ذلك ، فإن وفود البلاد الفلسطينية تلتقي مسئولية بقاء الانقسام على إعاقات تلك الأحزاب ، وتشير على اللجنة التنفيذية باستمرار السير في عملها (٢٩) .

وبعد انعقاد هذا الاجتماع ، وجه سليمان التاجي الفاروقي رسالة إلى موسى كاظم الحسيني يستفسر فيها عن عدة نقاط أهمها : ما هو الموقف لو اشتركت تلك الأحزاب في اللجنة التنفيذية العربية وظلت في نفس الوقت محتفظة بشخصيتها ؟ وقد أجاب موسى كاظم الحسيني عن تلك الاستفسارات موضحاً أهمية إلغاء الأحزاب ووجود هيئة واحدة تمثل قيادة الحركة الوطنية ، داعياً إلى ممارسة حرية الرأي داخل إطار اللجنة التنفيذية العربية وما دما في هذا المراك فوجود الأحزاب يضر بالصالح العام ، ويمكن الاختصاص من نشر الإذاعات الفاسدة التي تنبئ بانقسام الأمة على أسس مطالبها ، وبما أن اللجنة التنفيذية هي الأقدم عهداً ، وهي المؤسسة المعروفة في الخارج والداخل لدى الهيئات الرسمية والرأي العام في العالم أجمع ، فن الحكمة الواضحة أن تكون هي اللواء الذي يجب الانضمام حوله ، فبناء على هذا وجدت الوفود أن إلغاء الأحزاب بعد الإدماج في اللجنة شرط أساسي ، غير أني ألفت نظر فضيلتكم إلى حقيقة ناعمة ، وهي أن اللجنة التنفيذية تتمتع بحرية الرأي والفكر ضمن دائرة قرارات المؤتمر ، فيمكن والحالة هذه أن يكون في اللجنة التنفيذية حلقات تتألف من أعضائها ، لكل حلقة منها خطة في التنفيذ ، ويمكن أن تسمى هذه الحلقات بالأسماء التي يريدها مؤلفوها ، ولكنها تكون تابعة للأكثرية فيها ، فإذا كان

للأحزاب كلها أو بعضها خطط جديدة لتنفيذ مقررات المؤتمر المنفق عليها ، فيمكن لممثليها في اللجنة عندما يصبحوا كغيرهم أن يضعوا هذه الخطط للبحث ويضموا إليهم من يقنعونه بصواب آرائهم بالحجة ، فإما أن تكون الأكثرية بجانبهم أو بجانب غيرهم ، وفي هذه الحالة تبقى الاختلافات القرعية محصورة ضمن اللجنة ، فلا يعلم بها الاخصام ، ولا يستفيدون منها في مضرة الأمة (٢٠) .

ولم يحدث الاتفاق المرجو بين اللجنة التنفيذية العربية وبين تلك الأحزاب ، بسبب إصرار الأحزاب على التعامل مع اللجنة التنفيذية معاملة الند للند ، مع ما هناك من فارق كبير بين ما تمثله اللجنة التنفيذية وما تمثله تلك الأحزاب من مبادئ وتأييد شعبي ، وبرغم ذلك كله فقد كانت قيادة اللجنة التنفيذية تلجأ دائماً إلى التفاهم مع هذين الحزبين ، كأنها أحزاب لها أهميتها في البلاد ، بينما هي لا تمثل الاتجاه الوطني في البلاد ، بل إن اللجنة التنفيذية كانت تلجأ أحياناً إلى استعطاف هذين الحزبين ، وقد حدث هذا عندما فكرت اللجنة التنفيذية في عقد المؤتمر السابع ، وقد ساهم هذا الموقف دون شك في إبراز هذين الحزبين .

وقد استفادت السلطة المنتدبة من وجود أحزاب الأقلية ، فقد ذكر المندوب السامي أمام لجنة الانتدابات في تلك الفترة أن العرب في فلسطين ذوو آراء مختلفة مشتتة بالأحزاب المتعددة ، وأن هذه الأحزاب وإن كانت تظهر أنها تعارض السياسة الصهيونية ، إلا أنها توافق على سياسة الانتداب ، وتود الاشتراك معه في العمل ، مخالفة في ذلك اللجنة التنفيذية العربية التي تعارض السياسة المتبعة في فلسطين (٢١) .

ولقد يثار في النهاية تساؤل هام : هل استطاعت الأحزاب الزراعية في فلسطين أن تقدم للفلاحين شيئاً ذا قيمة ، أو تجمعهم حول هدف واضح

محدد ، هل قامت - كما جاء في برامجها - بتخفيف الضرائب وتحسين الطرق الزراعية وتعميم التعليم في القرى وإنشاء بنك زراعى وإيجاد صندوق توفير للزراع ؟ هل كونت للفلاحين نقابات زراعية تلم شملهم وتدافع عن مصالحهم وتحاول الحصول على أية مكاسب لهم ؟ هل وقفت حائلاً دون بيع الأراضى للصهيونيين ؟ لا شئ من ذلك على الإطلاق ، بل على النقيض من ذلك تماماً فقد قامت هذه الأحزاب بتبنى فكرة التفرقة بين القرية والمدينة ، وأثارت جواً من الشكوك والريب بين الفلاحين وأبناء المدن .

وكانت جريدة مرآة الشرق قد هيأت الجو المناسب لذلك قيل تأليف الأحزاب الزراعية ، فقد نشرت مئات من المقالات للتفرقة بين سكان المدن وسكان القرى ، وادعت أن المدنى يغمط الفلاح حقه ويمتص دمه ، وصادفت هذه الدعوة رواجاً قليلاً لدى بعض الناس ، لكن عقلاء أهل القرى قاموا فى وجه الدعوة ففضوا عليها وخلصوا البلاد من شرورها^(٢٢) . وقد تم ذلك بالتعاون مع رجال الجمعيات الإسلامية المسيحية ممثلة للحركة الوطنية فى فلسطين فى تلك الفترة ، غير أن رواسب الأحزاب الزراعية ظلت تعمل عملها كفسكرة فى إلقاء الوهم وسوء الظن بين القروى والمدنى ، كما ظل أثرها يظهر حيناً بعد حين ، وداوم موظفو الحكومة على تعمدتها بالتهريض والتوجيه فترة غير قصيرة^(٢٣) .

وبعد مرور عدة سنوات على اختفاء الأحزاب الزراعية فى فلسطين ، تنتشر بعض الصحف الفلسطينية فى أواخر عام ١٩٤٢ مقالات تطالب فيها بتأليف حزب زراعى فى فلسطين ، ولا شك أن حزباً كهذا يلاقى عطفاً كثيراً وتشجيعاً كبيراً من المندوب السامى الذى ظهرت بوادر عطفه على المزارعين^(٢٤) ، وهذه العبارة تشير إلى وجود علاقات بين المندوبين الساميين فى فلسطين وبين الحركات الزراعية فيها .

تلك هي الأحزاب الزراعية التي تكونت في فلسطين في السنوات الأولى من الانتداب البريطاني ، والتي كانت ضمن القوى المناوئة لقيادة الحركة الوطنية في فلسطين ، وساهمت بشكل أو بآخر في خدمة الانتداب البريطاني وتحقيق أهدافه .

الحواشي

Esco : Palestine a Study of Jewish, Arab and British (١)
Policies Vol I. p 484.

- (٢) فلسطين : ٦٨٧ - ٢٩ - ١٧ حزيران ١٩٢٤ ص ٣ .
- (٣) الجزيرة : العدد ٤٢ - ٢٦ حزيران ١٩٢٤ ص ١ مقال لعبد القادر المظفر .
- (٤) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة : الجزء الثالث : ص ٤١ .
- (٥) فلسطين : العدد ٦٤٤ - ٨٦ - ٤ كانون الثاني ١٩٢٤ .
- (٦) الجزيرة : العدد ٢٠ - ٦ نيسان ١٩٢٤ ص ٣ .
- (٧) الجزيرة : العدد ٢٣ - ١٢ نيسان ١٩٢٤ ص ٣ .
- (٨) Esco Ibid., p 484, 485.
- (٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٤٢ .
- (١٠) فلسطين : العدد ٧٠٥ - ٤٧ - ٢٢ آب ١٩٢٤ ص ٢ .
- (١١) فلسطين : العدد ٦٦٢ - ٤ - ١٤ آذار ١٩٢٤ ص ٣ ، الجزيرة : العدد ٤٠ - ١٩ حزيران ١٩٢٤ ص ٢ .
- (١٢) الجزيرة : العدد ٣٨ - ١٢ حزيران ١٩٢٤ ص ١ ،
- (١٣) Esco : Ibid., p484, 485.
- (١٤) اليرموك : العدد ٦٠ - ٣٠ نيسان ١٩٢٥ ص ٣ .
- (١٥) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٤١ .
- (١٦) فلسطين : العدد ٦٩١ - ٣٣ - ١ تموز ١٩٢٤ ص ٣ .
- (١٧) الزهرة : العدد ٣ - تموز ١٩٢٤ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .
- (١٨) الجزيرة : العدد ٤٩ - ٢٤ تموز ١٩٢٤ ص ٤ .
- (١٩) الزهرة : العدد ٣ - تموز ١٩٢٤ ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

- (٢٠) الصراط المستقيم : العدد ٤ - ٢٠ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٣ .
- (٢١) فلسطين : العدد ٨١٢ - ٥٥ - ٢٢ أيلول ١٩٢٥ ص ٥ .
- (٢٢) الشورى : العدد ٥ - ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ص ٣ .
- (٢٣) فلسطين : العدد ٦٨٥ - ٢٧ - حزيران ١٩٢٤ ص ١ .
- (٢٤) الجزيرة : العدد ٣٥ - ١ حزيران ١٩٢٤ ص ١ مقال لحسن فهمي الدجاني .
- (٢٥) فلسطين : العدد ٦٩٢ - ٣٤ - ٤ تموز ١٩٢٤ ص ٣ .
- (٢٦) فلسطين : العدد ٧٢٢ - ٦٤ - ٢١ تشرين الأول ١٩٢٤ بيان لجمال الحسيني .
- (٢٧) فلسطين : العدد ٧٣٥ - ٧٧ - ٥ كانون الأول ١٩٢٣ ص ٣ .
- (٢٨) اليرموك . العدد ٣٠ - ١٨ كانون الاول ١٩٢٤ ص ٢ .
- (٢٩) اليرموك : العدد ٣١ - ٢١ كانون الأول ١٩٢٤ ص ٣ ، ٤ .
- (٣٠) الشورى : العدد ٢١ - ٣١ ديسمبر ١٩٢٤ ص ٢ .
- (٣١) فلسطين : العدد ٧٤٥ - ٨٧ - ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥ ص ٢ بيان لجمال الحسيني .
- (٣٢) فلسطين : العدد ٦١٧٠ - ٥٩ - ٢ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ١ .
- (٣٣) الكرمل : العدد ١٧١٠ - ٥ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ٢ .
- (٣٤) الكرمل : العدد ١٧١٠ - ٥ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ١ .